

الادنى وتشفيليهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤، وشهادات مجلس مراقببي الحسابات (١)؛

٢ - وتحيط علما بملحوظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية، الواردة في تقريرها الرابع الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٢).

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

رال

التبرعات التي يديرها
مفوض الام المتحدة السامي لشئون اللاجئين

ان الجمعية العامة ،

١ - تقبل حسابات التبرعات التي يديرها مفوض الام المتحدة السامي لشئون اللاجئين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤، وشهادات مجلس مراقببي الحسابات (٣)؛

٢ - وتحيط علما بملحوظات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية، الواردة في تقريرها الخامس الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (٤).

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٤٩ (٢٠ الدورة ٢٠)

إنشاء لجنة الخبراء الفاصلة
المعنوية ببحث مالية الام المتعددة
والسوكلال المتخصصة

ان الجمعية العامة ،

(١) المرجع الاخير، الدورة العشرون، الملحق رقم ٦ بـ A/6006/Add.02.

(٢) المرجع الاخير، الدورة العشرون، الملفقات، البند ٤ من جدول الاعمال الوثيقة A/5943.

(٣) المرجع الاخير، الدورة العشرون، الملحق رقم ٦ جيم A/6006/Add.03.

(٤) المرجع الاخير، الدورة العشرون، الملفقات، البند ٤ من جدول الاعمال، الوثيقة A/5944.

اذ ترى من الواجب، بسبب المصاعب المالية التي تواجهها الام المتحدة والتدابير الكثيرة المتنوعة المتذبذبة لتذليلها، تزويـد الدول الاعضاء بالمعلومات الازمة الكفيلة باعطاء صورة واضحة دقيقة عن الحالة المالية للمنظمة، والمشتملة خاصة على بيان مفصل لالتزاماتها،

واذ ترى انه، بصرف النظر عن المشاكل الناشئة عن بعض عمليات صيانة السلم والمؤثرة في مالية الام المتحدة، فان ضخامة المبالغ الموضوعة من الان فصاعدا تحت تصرف المنظمة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، اما بموجب ميزانياتها العادلة او في صورة صناديق مولدة من التبرعات، تقتضي اجراء بحث مفصل لا جراءات اعداد الميزانيات واقرارها، واعادة النظر في اجراءات مراقبة تنفيذها،

واذ ترى ان من اختصاص الجمعية العامة، دون المساس باستقلال الوكالات المتخصصة الذاتي، وبموجب الفقرة ٣ من المادة ١٧ من ميثاق الام المتحدة وبموجب الاتفاقيات المعقودة بين الام المتحدة من ناحية والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الناحية الاخرى، اجراء بعث شامل لميزانيات الام المتحدة والوكالات يتناول خاصة ما يلي :

(أ) وسائل مقارنة الميزانيات المختلفة وتوحيد قواعدها عند الاماكن لاتاحة ترشيد النشاطات الملعوظة فيها ،

(ب) وسائل ضمان افضل واوفر مباشرة لنشاطات الام المتحدة والوكالات المتصلة بها بموجب المادتين ٥٧ و ٦٣ من الميثاق، مع ايلاء المراعاة القصوى ل حاجات الانماء وللنفقات التي تقع على عاتق الدول الاعضاء نتيجة لهذه النشاطات ،

١ - تقرر انشاء لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الام المتحدة والوكالات المتخصصة وتتألف من اربع عشرة دولة من الدول الاعضاء ؛

٢ - وتلتسمس من رئيس الجمعية العامة ان يقوم، اثر اتخاذ هذا القرار، بتعيين الدول الاعضاء التي ستتألف منها اللجنة الخاصة، سعى مراعاة اختيارها على اساس التوزيع الجغرافي العادل ؛

٣ - وتلتسمس من اعضاء اللجنة الخاصة القيام، في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتتجاوز نهاية هذه الدورة، بتعيين اكفاء الخبراء، في رأيهـم، للاضطلاع بالمهام المبينة في الفقرتين ٥ و ٦ ادناه ؛

٤ - وتلتسمس من الامين العام القيام بما يلي :

(أ) وضـع بيان تحليلي لمالية الام المتحدة، يبيـن النفقات المصروفة حسب نوع النشاط، بما فيها النفقات المعقودة لعمليات صيانة السلم المختلفة منذ بدايتها، والموارد المستخدـمة لمواجهتها، وكـذلك، عند الاقتضاء، الديون المتزـنة على الام المتحدة ؛

(ب) اعداد بيان كامل عن الحالة المالية للمنظمة في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، يسند فيه الى العمل المشار اليه في البند (أ) اعلاه ؛

(ج) تقديم الوثيقة المعنية الى اعضاء اللجنة الخاصة فور تمام تعيين الخبراء ، وارسالها في الوقت ذاته الى سائر الدول الاعضاء ؛

٥ - وتدعى اللجنة الخاصة الى بحث الوثيقة المقدمة اليها من الامين العام ، والقيام ، بعد طلبها عند اللزوم لأية معلومات اضافية ترى فائدتها ، بارسال ملاحظاتها ، بواسطة الامين العام ، الى الدول الاعضاء في اقرب وقت ممكن في موعد اقصاه ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ؛

٦ - وتدعى كذلك اللجنة الخاصة الى القيام بما يلي :

(أ) الاضطلاع ، بمساعدة اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية وبالاتصال مع الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ببحث مجموعة المشاكل المتعلقة بالميزانية والتي تواجهها الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها ، ولا سيما اجراءاتها المتعلقة بالادارة والميزانية ، ووسائل مقارنة ميزانياتها وتوعيد قواعدها عند الامكان ، والناحية المالية لتتوسيعها ، وذلك لتلافى النفقات التي لا لزوم لها ، ولا سيما النفقات الناشئة عن الازداج ؛

(ب) موافاة الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين ، ومع عدم الاخلاص باختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، بالوصيات التي تستنسبها ليصير من ناحية تحسين الانتفاع بالاموال المتوفرة بواسطة الترشيد والتنسيق الافوي لنشاطات المنظمات ، ولتصير ، من ناحية اخرى ، تأمين المراعاة الالزمة ، في كل توسيع لهذه النشاطات ، لل حاجات التي تستهدف تلبيتها وللنفقات التي سيعين على الدول الاعضاء ان تتحملها نتيجة لذلك ؛

٧ - وتدعى الامين العام للامم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تزويد اللجنة الخاصة بكل مساعدة لازمة في ادائهم المهمتها .

الجلسة العامة ١٣٩٣
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

*

* *

قام رئيس الجمعية العامة ، عملاً بالفقرة ٢ من القرار الوارد اعلاه ، بتعيين اعضاء لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة (١) .

(١) المرجع الاخير ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة ١٤٠٨ ، النبذة ١٨١ .

وتتألف اللجنة الخاصة من الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والارجنتين، وايطاليا، والبرازيل، والجمهورية العربية المتحدة، والسنغال، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتعددة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان .

القرار ٢٠٥ (الدورة ٢٠)

بحث جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية وما فوقها من ملاك الخدمة المدنية الدولية

ألف

تعديلات في النظام الأساسي
لموظفي الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (١) وكذلك في التقريرين المختصين الصادرين عن المجلس الاستشاري للخدمة المدنية الدولية (٢) وللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية (٣)، تقرير ما يلي :

١ - يسري اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بالنسبة إلى موظفي الفئة الفنية وما فوقها، ومن التاريخ الذي يحدده الأمين العام بالنسبة إلى الموظفين الآخرين، التمديد التالى للفقرتين (أ) و (ب) من المادة ٣ من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة :

"المادة ٣ (٣)"

"(أ) تخضع مرتبات الموظفين ومكافآتهم المحسوبة على أساس المرتبات، دون تسويات مقر العمل، لا قططاع الزامي يسري عليها بالمعدلات والشروط المبينة أدناه، على أن يكون للأمين العام عبئاً ارتأى ذلك أن يعفي من هذا القططاع المرتبات والمكافآت التي يتلقاها الموظفون المعنيون على أساس الفئات المحلية .

(١) المرجع الاخير، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٦٧ من جدول الاعمال، الوثيقة A/5918.

(٢) المرجع الاخير، الوثيقة A/5918/Add.1.

(٣) المرجع الاخير، الوثيقة A/6056.